دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الإدارة المصرية في القطاعات السياحية الثلاث
المصدر:	مجلة المدير العربي
الناشر:	جماعة الإدارة العليا
المؤلف الرئيسي:	الناظر، جمال
المجلد/العدد:	ع 73
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1981
الشهر:	يناير
الصفحات:	21 - 23
رقم MD:	66620
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	التنمية السياحية، مصر، القطاع العام، القطاع الخاص، القطاع المشترك، السياحة، الموارد السياحية، الدخل القومي، التنمية الادارية، الايرادات، القوانين والتشريعات، التوقعات المستقبلية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/66620

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الادارة المصرية في القطاعات السياحية الثلاث

الدكتور
جمال الناظر
وزير السياحة والطيران المدنى

لا شك أن السياحة فى الآونة الأخيرة قد شهدت اهتماما كبيرا فى الدول المتقدمة والنامية على السواء · ولا شك أيضا أن أهميتها بالنسبة للدول النامية تفوق كثيرا أهميتها بالنسبة للدول المتقدمة ، ولا عجب أن أوصت المؤتمرات الدولية والهيئات العالمية الاقتصادية والسياحية فى السنوات الأخيرة بالعمل على دفع عجلة السياحة فى الدول النامية لما تحققه من زيادة فى النقد الأجنبى الذى يسهم بدوره فى التنمية ولما تتيحه من فرص عمالة تستوعب الأيدى العاملة المتزايدة بسبب زيادة السكان فى تلك الدول النامية ·

موقف السياحة العالمية :

واذا كانت السياحة تلعب دورا خطيرا وهاما فى الدول النامية من زوايا عدة : مثل توفير النقد الأجنبى والمساعدة فى التغلب على عجز ميزان المدفوعات ، وتشغيل الايدى العاملة ، وتنشيط الاقتصاد الوطنى، وزيادة حصيلة الوعاء الضريبى ، الا أنها أكثر ضمانا من الموارد التى تتيحها المواد الأولية التى قد تتعرض للآفات وتقلبات الاسعار أو غير ذلك من المواد كالالياف الصناعية مثلا التى تتضاءل أهميتها عاما بعد عام أمام الارتفاع المتزايد والمستمر فى أسعار المواد البترولية ·

لم تعد السياحة مجرد عملية سفر وترفيه وترف كما كان الحال فى أوائل هذا القرن مثلا ، بل أن مجرى الأحداث بالعالم فى السنوات الأخيرة قد أكد بما لا يدع مجالا للشك أن السياحة قد أصبحت الآن ضرورة فى مجتمع ارتفعت فيه مستويات الدخول والاسعار · وقد ساعد على تعاظم أهمية السياحة التقدم الكبير فى وسائل النقل خصوصا فى مجال الطيران حيث انتشرت الطائرات كبيرة الحجم ذات السرعات العالية ·

الادارة السياحية علم متطور :

والادارة الحديثة فى السياحة ننظر الآن اليها على أساس أنها وسيلة من وسائل تحقيق الرفاهية للانسان والارتفاع بمستوى معيشته شأنها فى ذلك شأن قطاعات الاقتصاد الأخرى كالصناعة والزراعة وباقى الخدمات · وفى مؤتمر مانيلا الذى سيعقد فى أواخر هذا العام يتأكد هذا المعنى بما تضعه الدول المشتركة من أسس وسياسات سياحية تسعى كلها الى تقديم خدمة أحسن للانسان الموجود فى هذا العالم · لذلك كان من الضرورى أن أعرض على سيادتكم عرضا سريعا لحجم السياحة الدولية ، ذلك النشاط الذى لم يكن يتجاوز ٢٥ مليون سائح فى عام ١٩٥٠ فاذا به يرتفع ٢٠٧ مليون سائح فى عام ١٩٧٥ والى ٢٢٧ مليون سائح فى عام ١٩٧٦ ثم ٢٤٤ مليون سائح فى عام ١٩٧٧ ثم ٢٥٩ مليون سائح فى عام ١٩٧٨ وأخيرا ٢٧٠ مليون سائح فى عام ١٩٧٩ ·

وهذا يعنى أنه فى مقابل كل مائة سائح فى عام ١٩٥٠ يوجد الآن ١٠٦٧ فى عام ١٩٧٩ وبرغم هذا التطور الخطير فى حجم السياحة العالمية خلال الثلاثين سنة الماضية فاننا كالعادة نجد أن نصيب الدول النامية ١٠٪ من هذا المجموع ولم يجاوز نصيب منطقتنا ـ الشرق الأقصى ـ ٢٪ من مجموع السياحة الدولية خلال السنوات الخمس الماضية · وقد يكون لذلك أسبابا سياسية ولكن تبقى دائما حقيقة هامة وهى أن السياحة الآن أصبحت علما متطورا يحتاج الى دراسة عميقة ومتأنية ·

الايرادات السياحية الدولية :

وفى مجال الايرادات السياحية الدولية نجد أن السياحة بكثير من الاهتمام ـ ويعتبر هذا القانون عام ١٩٥٠ قد سجل ٢ بليون دولار من ايرادات السياحة بينما سجلت السنوات الخمس الأخيرة ٣٨ر٦ بليون دولار ، ثم ٤٣ر٧ بليون دولار ، ثم ٥٢ر٤ بليون دولار ، ثم ٦٥ر٠ بليون دولار ، ثم ٧٥ر٠ بليون دولار

فى عام ١٩٧٩ على الترتيب · وهـذا طبعا بالنسبة للعالم ككل ويلاحظ من عرض البيانات الاحصائيـة الخاصـة بالايرادات السياحية الدولية والصادرات الدولية خلال الفترة من سنة ١٩٦٥ حتى سنة ١٩٧٩ أن السياحة تشكل نسبة تتراوح ما بين ٤٪ ، ٨٪ من اجمالى قيمة الصادرات الدولية ·

وبالنسبة للعمالة نجد أن مجمـوع العاملين فى قطاع السياحة دوليا بلغ أكثر من ٧ ملايين نسمة منهم ٥ر٥ مليون نسمة يعملون فى قطـاع الفنادق ، وأن العاملين بقطاع السياحة فى منطقة الشرق الأوسط قد بلغ أكثر من ٨٣ ألف شخص منهم ٦٢ ألف شخص يعملون فى قطاع الفنادق ·

السياحة فى مصر :

بعد هذا العرض السريع لموقف السياحة العـالمية أنتقل الى السياحة فى مصر ·· فالسياحة لم تكن معروفة فى مصر بالمعنى المتعارف عليه دوليـا وحتى بداية ثورة ١٩٥٢ حين بدأ أول احصاء رسمى لمجموع السائحين وتبع ذلك عدة دراسات للوصول الى تعريف السياحة ووضع أسس الاحصاء السياحى ، ثم تقدير الايرادات السياحية تبعا لدراسات وبحوث أعدت ونوقشت من عدة جهات محلية وعالمية · ثم تشعبت تلك الدراسات الى زوايا مختلفة ·

وتبين من استقراء البيانات الاحصـائية التى تعدها وزارة السياحة فى مصر أن مجموع السائحين الذين وفدوا الى مصر قد تطور تطورا له دلالته خـلال الفترة من سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٧٩ فقـد قفز مجموع السائحين من ٧٦ ألف سائح فى عام ١٩٧٢ الى ٧٩٣ ألف سائح فى عام ١٩٧٥ الى ٧٨٤ ألف سائح فى عام ١٩٧٦ ، ثم الى مليون سائح فى عام ١٩٧٧ ثم الى مليون و ٥٢ ألف فى عام ١٩٧٨ ، ثم الى مليون و ٤٦ ألف فى عام ١٩٧٩ ·

ولم تتجاوز الليالى السياحية التى قضاها السائح فى مصر ٢ر١ مليون ليلة فى عام ١٩٧٤ الا أنها وصلت الى ٥ر٩ مليون ليلة فى سنة ١٩٧٥ ثم ٨ر٦ مليون ليـلة فى سنة ١٩٧٦ ثم ٧ر١ مليـون ليـلة فى عامى ٧٨ ، ١٩٧٩ · وقد حققت مصر ايرادات سياحية بلغت ١٨ مليون جنيه سنة ١٩٧٤ زادت الى ٥ر٨٦ مليون جنيه فى سنة ١٩٧٥ ثم ١٥٦ مليون جنيه فى سنة ١٩٧٦ ثم الى ٤٥٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٧ ثم الى ٤١٠ مليون فى سنة ١٩٧٨ وينتظر أن يصل الرقم فى عام ١٩٧٩ الى نفس المستوى السابق أى حوالى ٤١٠ مليون جنيه ·

وهناك ملاحظات جديرة بالذكر فى هذا الخصوص وهى أن التحويلات السياحية قد انخفضت فى عـام ١٩٧٨ و ١٩٧٩ بالمقارنة بعام ١٩٧٧ ، وهذا له أسباب قد نعود لذكرها فيما بعد ·

السياحة والاقتصاد المصرى :

كما تشير الدراسات الاحصائية التى أعدتهـا أجهزة وزارة السياحة الى أن السياحة تلعب دورا له أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد المصرى · فقد تبين أن عائد السياحة يعادل ـ كما سبق أن ذكرنا ـ ٤٥٪ تقريبا من حصيلة صادراتنا البترولية وهى تعـادل تقريبا حصيلتنا من عائد قناة السويس · كما تعادل ٨٪ من أجمالى قيمة الواردات ، وتعادل ١٨٪ من قيمة المتحصـلات الجارية ، وتمثل ٢٪ من اجمالى الدخل القومى ·

كما تشير الدراسـات الاحصائية أيضا الى أن السياحة تمثل أهمية نسبية لها وزنها فى بند المتحصلات الجارية · كما يتضح ذلك من الأرقام التالية : ٤ر٤٧٪ من حصيلة الصادرات، ٢ر٢٤٪ فوائد وأرباح وايرادات أخرى ٨ر١٨٪ السياحة ومتحصـلات أخرى ، ٢ر٧٪ رسـوم المرور فى قناة السـويس ، ٥ر٢٪ التأمين والملاحة ·

فحين تحول المجتمع المصرى من اعتماده المطلق على الزراعة ، ثم الزراعة والصناعة ، ثم على مجتمع يعتمد على الخـدمات الى جانب الزراعـة والصناعة وخصوصا فى مجال السياحة يحتاج منا الى وقفـة تشخص فيها الادارة المصرية نوعية السياحة الى مصر فى ضوء الأرقام التى تشير الى أن أكثر من ٨٠٪ من مجموع السائحين من الدول ذات الدخول المرتفعة التى تضـم الدول البترولية العربيـة والدول الصناعية الغربية سواء من أوربا أو من الولايات المتحدة الامريكية أو اليابان أو كندا أو استراليا ، بل أكثر من هذا أن الدول العشرة الأولى المصدرة للسائحين الى مصر تمثل أكثر من ٦٠٪ من مجموع السـائحين وفى مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية ، والمملكة العربية السعودية، وألمـانيا الغربية ، وانجـلترا ، فرنسا ، وايطاليا ، واسكندنافيا ·

ويصل الى مصر أكثر من ٧٥٪ من السائحين عن طريق الجو مما يعنى ارتفاع تكلفة النقل الذى يمثل نسبة ٣٤٪ من تكلفة الرحلة · بمعنى أن الانفـاق السياحى يمثل ٦٦٪ فقط من تكلفة الرحلة ، ويلاحظ أن موسمية السياحة تصل الى ٥٦٪ صيفا ، ٤٤٪ شتاء من مجموع السائحين ، أضف الى ذلك أن الفنادق ذات المستوى الأعلى ترتفع فيها نسبة الاشغال ما بين ٩٥٪ الى ١٠٠٪ بينما تهبط تلك النسبة الى حوالى ٧٠٪ فى

المستويات الأدنى ، مما يعنى فى النهاية أن السائح الذى يرد الى مصر يبحث بدرجة أولى على خدمة ممتازة ولا يؤثر ذلك السعر بدرجة كبيرة ، وهذا يعنى أيضا أن السياحة فى مصر حتى الآن هى سياحة الطبقات ذات الدخول المرتفعة أى فئات السائحين القادرين على الانفاق الكبير ·

تأثير التشريعات على السياحة فى مصر :

أنتقل الآن الى ذكر القوانين التى صدرت فى الفترة الأخيرة والتى تؤثر على نمو السياحة فى مصر· فقد صدرت التشريعات التالية : القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات وبعض الفنادق ثم جاءت ثورة التصحيح فى مايو سنة ١٩٧١ ووضعت مفاهيم جديدة فصدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ الخاص بالاشراف على المنشئات الفندقية والسياحية ، والقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٣ والخاص بالاشراف على المناطق السياحية ، والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ فى شأن استثمار الأخير آخر حلقة فى سلسلة القوانين التى صدرت بشأن الاستثمار اذ سبقه كما نعلم القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ـ ثم القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ بشأن وكالات السفر والسياحة وتحقيق المزيد للأمان للسائح ·

واذا تركنا النواحى القانونية وانتقلنا الى النواحى الفنية وخاصة ما يهم مجال السياحة نجد أن الحكومة قد أعدت دراسة شاملة عن الساحل الشمالى الغربى بمعرفة بيت الخبرة الهولندى ، وقد تبع تلك الدراسة دراسة أخرى تفصيلية انتهت منها وزارة التعمير ويجرى الآن اعداد الدراسات الأخيرة لبدء طرح المناقصات الخاصة بالبنية الأساسية للساحل الشمالى· وهناك أيضا دراسة تخطيطية عن مصر من الناحية السياحية تم اعدادها بمعرفة بيت الخبرة الفرنسى ايرس » وهناك دراسة سياحية أخرى تم اعدادها بمعرفة الحكومة الألمانية وقامت بها مؤسسة « شتاين برجر » الألمانية · كذلك تتعاون الحكومة المصرية مع البنك الدولى فى تطوير وتوسيع مدينة الأقصر وتجديد المتحف المصرى وبعض التجديدات فى منطقة أبو سنبل ·

هذا من ناحية الدراسات أما من ناحية التدريب السياحى والفندقى فقد تم انشاء كلية للسياحة والفنادق كما يجرى الآن انشاء مدارس فندقية فى كل من الاسكندرية والأقصر ، وهذا بالاضافة الى مراكز التدريب التى تقام حاليا فى القاهرة بمعرفة المشروعات المشتركة ·

وبالنسبة لتوفير التسهيلات السياحية يجرى الآن بحث تطوير المطارات التى تخدم المناطق السياحية وينتظر أن يتم فى هذا العام الانتهاء من المرحلة الأولى من تطوير مطارات الاسكندرية وبورسعيد والعريش والأقصر · كذلك تقوم الجهات المختصة بتسعير الخدمات السياحية بكافة أشكالها ولا سيما فى مجال الفنادق والنقل · وتقوم وزارة السياحة بتطوير أجهزة الاحصاء بها لتوفير المعلومات للسائح وللمستثمر الذى يرغب فى اقامة مشروعات سياحية فى مصر · كذلك يجرى تحسين خدمات النقل فى شتى المجالات جوا وبحرا وبرا ·

وأخيرا ·· العمل على زيادة الطاقة الفندقية التى كانت تتمثل فى حوالى ٥٠ فندقا فى سنة ١٩٥٢ بلغت فى سنة ١٩٨٠ أكثر من ٢٠٠ فندق وقد بلغت الزيادة فى طاقة الايواء بهذه الفنادق من ٣٠٠٠ غرفة فى سنة ١٩٥٢ الى ١٥٠٠٠ غرفة فى سنة ١٩٨٠ وينتظر أن يصل الى ١٨٠٠٠ غرفة خلال عامى ٨١ ، ١٩٨٢ ·

مستقبل السياحة فى مصر :

بعد هذا السرد للماضى قد يكون مهما أيضا أن أتحدث بايجاز عن تصورنا للمستقبل بالنسبة لهذا القطاع الهام فسوف تتركز سياسة الدولة فى المستقبل بالنسبة للسياحة فى اعطاء دفعة قوية للمشروعات السياحية مع العمل على نشر النشاط السياحى فى المناطق الجديدة مثل شواطىء البحر الأحمر والبحر الأبيض وسيناء ومناطق الواحات · كذلك سوف نشجع بدرجة كبيرة سياحة السيارات خفضا للتكاليف، وسوف تعمل الحكومة على مد الطرق اللازمة لذلك وتوصيل المرافق للمناطق النائية السابق ذكرها ، على أن تترك للقطاع الخاص والقطاع المشترك مهمة اقامة المشروعات فى تلك المناطق ·

واذا كانت الطاقة الفندقية الحالية ـ كما ذكرت ـ حوالى ١٥٠٠٠ غرفة فاننا ننتظر أن نصل بها الى ضعف هذا العدد تقريبا خلال السنوات الثلاث القادمة· كما ينتظر أن يتعدى الدخل السياحى لمصر ١ر٥ بليون دولار خلال تلك الفترة بزيادة تصل الى أكثر من ٥٠٪، ولكن لا يخفى علينا جميعا أن الوصول الى هذه الاهداف يحتاج الى عمل وجهد كبيرين ليس فقط فى سرعة اقامة المشروعات وانما فى كافة الخدمات المتصلة بالنشاط السياحى ·

وأننا نأمل أن يتم كل ذلك بالتعاون التام بين الأجهزة الحكومية وغير الحكومية العاملة فى هذا الميدان بما يعود بالخير علينا جميعا وبما يضع مصر فى وضعها المناسب بالنسبة للعالم السياحى الخارجى ·